الشّاهد القرآنيّ في معجم مقاييس اللّغة لابن فارس

د. عبد الله إبراهيم المغلاج

مقدّمة:

الحمد لله ربّ العالمين، وأفضل الصّلاة وأتمّ التّسليم على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى التّابعين لهم بإحسان إلى يوم الدّين، وبعد:

فإنّ الشّاهد القرآنيّ لا تخفى مكانته وأهمّيّته في المعجم العربيّ، وهو الّذي يؤتى به لإثبات صحّة قاعدة أو صحّة استعمال كلمة أو تركيب أو دلالة. وقد تنوّعت مصادر الاستشهاد في المعاجم اللّغويّة؛ فأعلاها الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، وكذلك الاستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف ورواياته، ثمّ الاستشهاد بكلام العرب المنظوم شعره ورجزه، وكلام العرب المنثور كالخطب والأمثال وغيرها.

وقد حفلت المعجمات العربيّة بالشّواهد القرآنيّة، ومنها معجم (مَقاييس اللّغة) لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ) فقد أورد فيه أكثر من خمسمئة وخمسين شاهدًا قرآنيًّا، وقد يستشهد بقراءات القرآن الصّحيحة أو الشّاذّة أو غيرها، ما دامت تصلح شاهدًا لغويًّا، وقد استعرضتُ في هذا البحث جملة من تلك الشّواهد القرآنيّة الّتي استشهد بها ابن فارس في معجمه المقاييس، مبيّنًا طريقته في الاستشهاد بها ومنهجه في ذلك، متّبعا في ذلك المنهج الوصفيّ التّحليليّ.

وتأتي أهمّيّة البحث، من ارتباطه بالقرآن الكريم، ودقّة المعاني الّتي تعتمد على معانيه، مع استعراضٍ لجهد أحد أعلام اللّغة في القرن الرّابع الهجريّ، في معجم احتلّ مكانة عالية في الدّراسات اللّغويّة والمعجميّة.

ومن الأسئلة الّتي يجيب عنها البحث: ما مدى اعتماد المعجمات اللّغويّة على الشّواهد القرآنيّة؟ وما الأغراض الّتي يستشهد لها، وما المناهج المتّبعة في ذلك؟

ومن أهداف البحث: إظهار عناية مؤلّفي المعاجم اللّغويّة بالشّاهد القرآنيّ، وبيان الطّرق والأغراض الّتي لجأوا فيها إلى الشّاهد القرآنيّ، وإظهار التّرابط بين اللّغة والقرآن الكريم وقراءاته.

تمهيد

في تعريف الشّاهد، وأنواع الشّواهد في المعجم. وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل: تعريف الشّاهد.

الشّاهد في اللّغة: من الجذر اللّغويّ (ش هـ د)، وهو يدلّ على حضور، وعلم، واعلام، قال ابن فارس: «الشّينُ والهاءُ والدّالُ أَصْلٌ يَدُلُّ على حُضور وعِلْم وإِعْلام» (١). وفي الصّحاح: «الشّهادة: خبَرٌ قاطع...» (٢). فالشّاهد هو الحاضر، وهو المخبر بما يفيد العلم والقطع.

وفي الاصطلاح: هو «دليل يذكر لإثبات قاعدة كلّيّة من كتاب أو سنّة، أو من كلام عربيّ فصيح» (٣).

فهو الدّليل النّصّيّ الّذي يُعتمد عليه في الأخذ بقاعدة ما، أو رفض أخرى، والأدلّة النّصّيّة هي تلك الأقوال العربيّة الفصيحة من قراءة قرآنيّة أو حديث نبويّ أو كلام نثريّ أو شعريّ، وذلك لإثبات صحّة قاعدة نحويّة أو لغويّة أو نفيها.

ومن مُرادفاته: الحجّة، والدّليل، والمثال، مع الفروق الدّلاليّة بينها.

والشّاهد القرآنيّ: هو ما يؤتى به من الكلمات أو الأساليب القرآنيّة لإثبات صحّة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب أو دلالة.

وقد أجمع أهل العلم على أنّ نصوص القرآن الكريم هي المصدر الأساس للّغة العربيّة، كما هي المصدر الأوّل للتّشريع، ذلك أنّه كلام الله المُعجز الّذي أنزله بلغة العرب: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف:٢]. وأنّ الله أنزله: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزّمر: ٢٨]، وتحدّى به العرب، فكان في أرقى مستوى من الفصاحة والبلاغة والبيان، ولو كان فيه أدنى نقص أو عوَج أو عيب لما سكت عنه أعداؤه، بل جاء معيارًا للبيان، وميزانًا للصّواب اللّغويّ، ومن هنا جاء اعتماده في المرتبة الأولى في الاستشهاد،

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

و«القُرْآنُ هو الوَحْيُ المُنَزَّلُ على محمَّد (لِلْبَيانِ والإعْجازِ. والقِراءاتُ هي اخْتِلافُ أَلْفاظِ الوَحْيِ المذْكور في كَتبَة الحُروف أو كَيْفيّتها من تَخْفيف وتثْقيل وغَيْرِهما»(٤). وهي الوجوه الّتي قرئ بها القرآن الكريم، واعتمدت في نقلها على الرّواية والمشافهة، وهي تعكس الواقع اللّغويّ الّذي كان سائدًا في شبه الجزيرة قبل الإسلام، فهي من المصادر الأساسيّة في اللّغة (٥).

المطلب الثّاني: أنواع الشّواهد في المعجم:

مصادر الاستشهاد في المعاجم اللّغويّة هي: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النّبويّ الشّريف ورواياته، ثمّ كلام العرب المنظوم (الشّعر والرّجز)، وكلام العرب المنثور من أقوال وخطب وأمثال وغيرها...

والقرآن وقراءاته مصدر من مصادر الاستشهاد في العربيّة سواء منها القراءات العشر الصّحيحة أو الأربع الشّواذّ(٦)، وقد أجمع النّحويّون على الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المتواترة والشّاذّة إلّا نفرًا قليلًا من النّحاة لم يستشهدوا بالقراءات الّتي خالفت أقيستهم وقواعدهم، كما جاء ذلك عن المبرّد وشيخه المازنيّ وغيرهما(٧).

قال السّيوطيّ في الاقتراح: «أمّا القرآن فكلّ ما ورد أنّه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربيّة، سواء كان متواترًا، أو آحادًا، أم شاذًّا. وقد أطبق النّاس على الاحتجاج بالقراءات الشّاذّة في العربيّة إذا لم تخالف قياسًا معلومًا، بل ولو خالفته يحتجّ بها... وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشّاذّة لا أعلم فيه خلافًا بين النّحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه»(٨).

أمّا الحديث النّبويّ الشّريف فقد اختلفوا بشأن الاستشهاد به فأئمة النّحو البصريّ أمثال سيبويه والمازنيّ والمبرّد وغيرهم لم يكثروا من الاستشهاد به لأسباب عدّة أهمّها: ١- روايته من قِبَل الأعاجم، وكون أغلب رواته من المولّدين. ٢- تجويز روايته بالمعنى. ٣- تعدّد الرّوايات في الحديث الواحد(٩).

وأمّا كلام العرب الّذي يُحتجّ به فهو كلّ نظم أو نثر ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيّتهم قبل أن تفسد الألسنة؛ فليس كلّ كلام عربيّ يصحُّ الاحتجاج به، وإنّما وضع العلماء ضوابط مكانيّة وزمانيّة لما يجوز الاحتجاج به من كلام العربيّ وما لا يجوز، فقد نقل السّيوطيّ عن الفارابيّ (ت: نحو ٣٥٠هـ) في قبائل العرب الّتي يحتجّ بكلامها، فقال: «كانت قريش أجود العرب انتقادًا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللّسان عند النّطق، وأحسنها مسموعًا وإبانة عما في النّفس، والّذين عنهم نُقلت اللّغة العربيّة، وبهم اُقتدي، وعنهم أخذ اللّسان العربيّ من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد؛ فإنّ هؤلاء هم الّذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتُّكِل في الغريب وفي الإعراب والتّصريف، ثمّ هذيل وبعض كنانة وبعض الطّائيّين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم»(١٠)؛ لمجاورتهم غير العرب أو مخالطتهم غير الفصحاء.

ومن حيث الزّمان، فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهليّة وفصحاء الإسلام حتّى منتصف القرن الثّاني سواء أسكنوا الحضر أم البادية. أمّا الشّعراء فقد صنّفوا أصنافًا أربعة: الأولى: جاهليّين لم يدركوا الإسلام، والثّانية: مخضرمين أدركوا الجاهليّة والإسلام، والثّالثة: إسلاميّين لم يدركوا من الجاهليّة شيئًا، والرّابعة: محْدثين (مولّدين) أوّلهم بشار بن بُرد. وشبه الإجماع انعقد على صحّة الاستشهاد بالطّبقتين الأوليين، واختلفوا في الطّبقة الثّالثة، وذهب عبد القادر البغداديّ صاحب خزانة الأدب إلى جواز الاستشهاد بها، أمّا الطّبقة الرّابعة فلا يستشهد بكلامها في علوم اللّغة والنّحو والصّرف خاصّة، وكان آخر من يحتجّ بشعره على هذا الأساس بالإجماع إبراهيم بن هرَمة (ت: ١٥٠هـ) الّذي ختم الأصمعيّ به الشّعر. أمّا أهل البادية فقد استمر العلماء يدوّنون لغاتهم حتّى فسدت سلائقهم في القرن الرّابع الهجريّ(١١). وعلى هذا «أجمعوا على أنّه لا يحتجّ بكلام المولَّدين والمحْدثين في اللّغة والعربيّة»(١٢).

والضّابط في التّصنيف الزّمانيّ والمكانيّ هو «الوثوق من سلامة لغة المحتجّ به وعدم تطرّق الفساد إليها»(١٣).

وقد استشهد ابن فارس في معجمه بكلّ هذه الأنواع من القرآن والقراءات والأحاديث والآثار، والشّعر والنّثر.

المبحث الأوّل
ابن فارس اللّغوي ومعجمه مقاييس اللّغة. وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل: ترجمة ابن فارس.

أ- اسمه ولقبه:

«أبو الحسين؛ أحمدُ بنُ فارس بن زكرياء بن محمد بن حبيب الرّازيّ اللّغويّ»(١٤)، «النّحويّ» (١٥). «القَزْوِينيّ، المالكيّ» (١٦). ومن ألقابه أيضًا: الزّهراويّ والأستاذخُرَذيّ(١٧).

والزّهراويّ: نسبة إلى الزّهراء؛ فقد «اختلفوا في وطنه فقيل كان من رستاق الزّهراء من القرية المعروفة كرسفّ وجيانا باذ»(١٨). وأُستاذُخُرَذ: قرية بالرّيّ (١٩).

وأما أصله فلعلّه من مجموعات القبائل العربيّة الّتي هاجرت إبّان الفتح الإسلاميّ وانتشرت في خراسان وفارس(٢٠)؛ فحميّته للعرب والعربيّة جليّة في مؤلّفاته.

ب- ولادته:

لم تذكر مصادر ترجمته تاريخ مولده، ولعلّه كان في العقد الأوّل من القرن الرّابع الهجريّ(٢١).

ج- نشأته ورحلاته:

اختلف المترجمون لابن فارس في موطنه؛ قال القفطيّ: «واختلفوا في وطنه، فقيل كان من قزوين، ولا يصح ذلك، وإنّما قالوه لأنّه كان يتكلّم بكلام القزاونة. وقيل: كان من رستاق الزّهراء، من القرية المدعوّة كرسفّ جياناباذ»(٢٢). وقد ابتدأ تعلّمه على والده فارس بن زكريا (ت: ٣٦٩هـ)، وسمع منه بقزوين، وهو الفقيه الشّافعيّ الأديب اللّغويّ(٢٣). وفي قزوين التحق بحلقة العلّامة أبي الحسن القطّان، وسمع أبا الحسين أحمد بن علّان، وعليّ بن محمد بن مهرَويه. وبأصبهان سمع أبا القاسم الطّبرانيّ، وانتقل إلى زنجان للأخذ عن راوية ثعلب؛ أحمد بن الحسن الخطيب، ورحل إلى ميانَجَ للقاء أبي عبد الله أحمد بن طاهر بن النّجم الميانجيّ، ودخل بغداد طلبًا للحديث من محدّثها محمد بن عبد الله الدّوريّ وغيره(٢٤)، وقد نقل القفطيّ من بعض تصانيف المتأخّرين أنّ ابن فارس: «أصله من همذان، ورحل إلى قزوين ... فأقام هنالك مدّة، ورحل إلى زنجان ... ورحل إلى ميانه...» (٢٥). وبعد أن تمكّن من العلوم الّتي رحل لأجلها، حطّ عصا ترحاله في همذان ليؤدّي حقّ هذا العلم في تدريسه وتعليمه للآخرين، قال ابن خلّكان: «وكان مقيمًا بهمذان، وعليه اشتغل بديع الزّمان الهمذاني صاحب المقامات» (٢٦)، الّذي قال فيه الثّعالبيّ: «وَقد درَس على أبي الْحُسَيْن ابن فَارس، وَأخذ عَنهُ جَمِيع مَا عِنْده، واستنفد علمه، واستنزف بحره»(٢٧)، وكان لابن فارس اتّصال بالوزير أبي الفضل ابن العميد (ت: ٣٦٠هـ)، وكان من خاصّته، وهذه العلاقة المخلصة بين ابن فارس وابن العميد كانت سببًا في نفور الصّاحب ابن عبّاد (ت: ٣٨٥هـ) من ابن فارس، وصدوده عنه، لكنّ هذه الوحشة زالت بزوال سببها، فقد قويت العلاقة بينهما بعد موت ابن العميد، وتتلمذ الصّاحب لابن فارس وعرف له فضله، وكتب ابن فارس له كتابه في فقه اللّغة وسمّاه باسمه (الصّاحبي) (٢٨).

ولما اشتهر أمر ابن فارس بهمذان وذاع صيته في بلاد الرّيّ وما جاورها، استدعي إلى بلاط آل بوَيه بمدينة الرّيّ، ليقرأ عليه مجد الدّولة أبو طالب بن فخر الدّولة علي بن ركن الدّولة الحسن بن بوَيه الدّيلميّ، قال الصّفديّ: «وَكَانَ مُقيمًا بهمذان إِلَى أَن حُمل مِنْهَا إِلَى الرّيّ ليقْرَأ عَلَيْهِ أَبُو طَالب بن فَخر الدّولة عَليّ بن ركن الدّولة الْحسن بن بويه فسكنها» (٢٩). ومن هذا لحقته نسبة (الرّازيّ)، فأقام بالرّيّ إلى حين وفاته.

د- وفاته:

قضى أبو الحسين ابن فارس في الرّيّ (٣٩٥هـ)، ودفن بالمحمّديّة مقابل مدفن القاضي الجرجانيّ (ت: ٣٩٢هـ) (٣٠).

هـ- مؤلفاته:

ابن فارس من المكثرين في التّأليف، ومن العلماء المشاركين في علوم شتّى؛ كاللّغة والأدب والحديث والتّفسير والسّيرة والفقه وأصوله. وله كتب ورسائل نافعة؛ منها المطبوع والمخطوط والمفقود، وسأذكر هنا على ما وقفت عليه من المطبوع:

١- أبيات الاستشهاد. ٢- الإتباع والمزاوجة. ٣- استعارة أعضاء الإنسان. ٤- أسماء رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعانيها. ٥- أفراد كلمات القرآن العزيز. ٦- أوجز السّير لخير البشَر. ٧- كتاب تمام فصيح الكلام. ٨- الثّلاثة. ٩- كتاب الحماسة. ١٠- حلية الفقهاء. ١١- ذم الخطأ في الشّعر. ١٢- الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها. ١٣- كتاب فتيا فقيه العرب. ١٤- الفَرْق. ١٥- كتاب اللّامات. ١٦- اللّيل والنّهار. ١٧- مأخذ العلم. ١٨- مُتَخَيرٌ الألفاظ. ١٩- مُجمل اللّغة. ٢٠- المذكّر والمؤنّث= (مختصر في المذكّر والمؤنّث). ٢١- المعاريض. ٢٢- مقالة في أسماء أعضاء الإنسان. ٢٣- مقالة كَلّا وما جاء منها في كتاب الله. ٢٤- مقاييس اللّغة. ٢٥- كتاب النّيروز.

و- من شعره:

له شعر لطيف ونثر أنيق، ومن شعره المتداول:

«إِذا كَانَ يُؤْذِيك حرّ المَصيف

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

وكرب الخريف وَبرد الشّتا
ويلهيك حسن زمَان الرّبيع
فأخذك للْعلم قل لي مَتى» (٣١).

المطلب الثّاني: معجم مقاييس اللّغة (٣٢).

سمّاه مؤلّفه: (مقاييس اللّغة)، والمقاييس مأخوذة من القياس، ومعنى القياس اللّغوي: «هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه» (٣٣)، لكنّ هذا المصطلح له دلالته الخاصّة هنا عند ابن فارس، فهو يعني به: الاشتقاق من الجذر اللّغويّ، الّذي هو أصل الدّلالة المحوريّة ثمّ تتفرّع عنه الدّلالات الأخرى، وهو ما يسمّيه بعض اللّغويّين (الاشتقاق الصّغير أو الأصغر)، الّذي يُرجع مفردات كلّ مادّة إلى معنى جامع، أو كما عبّر عنه ابن جنّيّ: «أنْ تأخذ أصلًا من الأصول فتتقرّاه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه» (٣٤). وأصل هذه الفكرة لمحها ابن فارس ممّن سبقه كابن دريد (ت: ٣٢١هـ)، وابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، والخليل (ت: ١٧٠هـ) وغيرهم(٣٥). وإرجاع دلالات المشتقّات إلى أصل واحد انحدرت منه يُعدّ من الخطوات الرّائدة لابن فارس الّذي خصّص لها هذا المعجم.

- هدفه:

وأما هدفه فقد كان يدور حول معالجة فكرتين:

الأولى: فكرة الأصول أو المقاييس، وبيان المعنى الأصليّ المشترك في جميع صيغ المادّة، قال في المقدّمة: «إنَّ لِلُّغَةِ الْعَرَبِ مَقَايِيسَ صَحِيحَةً، وَأُصُولًا تَتَفَرَّعُ مِنْهَا فُرُوعٌ» (٣٦). وهذا لا يطّرد فيه القياس، وينطبق على الألفاظ الثّنائيّة والثّلاثيّة.

الثّانية: فكرة النّحت فيما زاد على الثّلاثيّ؛ من الكلمات الرّباعيّة والخماسيّة، قال في ذلك: «اعْلَمْ أَنَّ لِلرُّبَاعِيِّ وَالْخُمَاسِيِّ مَذْهَبًا فِي الْقِيَاسِ، يَسْتَنْبِطُهُ النَّظَرُ الدَّقِيقُ. وَذَلِكَ أَنَّ أَكْثَرَ مَا تَرَاهُ مِنْهُ مَنْحُوتٌ» (٣٧).

- مبدأ الجمع:

ويقصد به جمع المادّة اللّغويّة من مظانّها تمهيدًا لتأليف المعجم، فابن فارس جمع مادّته اللّغويّة في هذا المعجم من المعجمات الّتي سبقته، ومن الرّسائل اللّغويّة المتقدّمة عليه، وقد نصّ في مقدّمته على ذلك فقال: «وَبِنَاءُ الْأَمْرِ فِي سَائِرِ مَا ذَكَرْنَاهُ عَلَى كُتُبٍ مُشْتَهِرَةٍ عَالِيَةٍ، تَحْوِي أَكْثَرَ اللُّغَةِ؛ فَأَعْلَاهَا وَأَشْرَفُهَا كِتَابُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ، الْمُسَمَّى (كِتَابُ الْعَيْنِ)... وَمِنْهَا كِتَابَا أَبِي عُبَيْدٍ فِي (غَرِيبِ الْحَدِيثِ)، وَ(مُصَنَّفِ الْغَرِيبِ)... وَمِنْهَا (كِتَابُ الْمَنْطِقِ)... وَمِنْهَا كِتَابُ أَبِي بَكْرِ بْنِ دُرَيْدٍ الْمُسَمَّى (الْجَمْهَرَةُ) فَهَذِهِ الْكُتُبُ الْخَمْسَةُ مُعْتَمَدُنَا فِيمَا اسْتَنْبَطْنَاهُ مِنْ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ، وَمَا بَعْدَ هَذِهِ الْكُتُبِ فَمَحْمُولٌ عَلَيْهَا، وَرَاجِعٌ إِلَيْهَا؛ حَتَّى إِذَا وَقَعَ الشَّيْءُ النَّادِرُ نَصَصْنَاهُ إِلَى قَائِلِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» (٣٨). وقد ذكر من بعد هذه الخمسة مجموعة كتب منها: كتاب الفصيح لثعلب، وكتاب الإبل وكتاب الأجناس للأصمعيّ، وكتاب الهمز لأبي زيد الأنصاريّ، وغيرها. كما ذكر طائفة من العلماء منهم: أبو عبيدة، وأبو عمرو بن العلاء، وابن قتيبة، وأبو حاتم السّجستانيّ، والفرّاء، وابن الأعرابيّ، والكسائيّ، وأبو عمرو الشّيبانيّ، وغيرهم.

- مبدأ الوضع:

اتّبع في وضع معجمه التّرتيب الألفبائيّ، وقد قسّمه إلى كتب عدّة حروف الهجاء، ثمّ قسّم كلّ كتاب إلى ثلاثة أبواب: الثّنائيّ المضاعف والمطابق، والثّلاثيّ، وما زاد عن الثّلاثي وهو الرّباعيّ والخماسيّ (المنحوت)، ويرتّب المداخل حسب حرف الباب ثمّ الّذي يليه، وهذا ترتيب فريد غريب، اقتبس بعضه من ابن دريد، وهو أنه يستهلّ المدخل بالحرف المعقود له الكتاب مع الحرف الّذي يليه إلى أن ينتهي إلى الياء، وبعد بلوغه الياء ينظر إلى المداخل المتبقّية من الحرف فيأتي بها حتى ينتهي عند الحرف السّابق لحرف الباب، فيكون كأنه يسير في دائرة باتّجاه واحد، وهذا سبب تسمية مدرسته بنظام الأبنية والتّدوير الألفبائيّة. وقد رتّب المنحوت (ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف) على الحرف الأول ويجعله على نوعين: الرّباعيّ المنحوت من كلمتين. والرّباعيّ المزيد بحرف. على أنّ هذا التّرتيب اضطرب في مائة وستّة عشر موطنًا استدركها عليه محقّق الكتاب(٣٩).

المبحث الثّاني
الشّواهد القرآنيّة في معجم المقاييس (الأغراض والمنهج).

وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل: أغراض الشّواهد القرآنيّة عند ابن فارس.

استشهد ابن فارس في معجمه بشواهد قرآنيّة كثيرة نيّفت على خمسمئة

وخمسين شاهدًا، والغرض الأساس من الاستشهاد هو صحّة المعاني المعجميّة الّتي أوردها في مادّته، وهذا هو الغالب، وقد يكون الاستشهاد لأغراض أخرى؛ فقد يكون الشّاهد مسوقًا لتأكيد صحّة معنى لغويّ أو نحويّ أو صرفيّ أو شرعيّ أو مسوق في خبر من الأخبار؛ فمن إيراده الشّواهد القرآنيّة لصحّة المعنى اللغويّ وهو أكثر ما ورد في المعجم، قوله في مادّة (بَسَقَ): «الْبَاءُ وَالسِّينُ وَالْقَافُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ ارْتِفَاعُ الشَّيْءِ وَعُلُوُّهُ. قَالَ الْخَلِيلُ: يُقَالُ: بَسَقَتِ النَّخْلَةُ بُسُوقًا: إِذَا طَالَتْ وَكَمُلَتْ. وَفِي الْقُرْآنِ: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ﴾ [ق: ١٠]، أَيْ: طَوِيلَاتٍ»(٤٠).

وكقوله في مادّة (بَتَكَ): «الْبَاءُ وَالتَّاءُ وَالْكَافُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْقَطْعُ. قَالُوا: بَتَكْتُ الشَّيْءَ قَطَعْتُهُ أَبْتِكُهُ بَتْكًا. قَالَ الْخَلِيلُ: الْبَتْكُ قَطْعُ الْأُذُنِ. وَفِي الْقُرْآنِ: ﴿فَلَيُبَتِّكُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ﴾ [النّساء: ١١٩]»(٤١).

ومن إيراده الشّواهد القرآنيّة لصحّة المعنى النّحويّ قوله في مادّة (غَيَرَ): «قَوْلُنَا: هَذَا الشَّيْءُ غَيْرُ ذَاكَ، أَيْ هُوَ سِوَاهُ وَخِلَافُهُ. وَمِنَ الْبَابِ: الِاسْتِثْنَاءُ بِـ(غَيْرَ)، تَقُولُ: عَشَرَةٌ غَيْرَ وَاحِدٍ، لَيْسَ هُوَ مِنَ الْعَشَرَةِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ - تَعَالَى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]»(٤٢).

وقوله في مادّة (عنق): «فَأَمَّا قَوْلُهُمْ لِلْجَمَاعَةِ عُنُقٌ، فَقِيَاسُهُ صَحِيحٌ، لِأَنَّهُ شَيْءٌ يَتَّصِلُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشّعراء: ٤]، أَيْ جَمَاعَتُهُمْ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ: ﴿خَاضِعِينَ﴾، وَلَوْ كَانَتِ الْأَعْنَاقُ أَنْفُسَهَا لَقَالَ خَاضِعَةً أَوْ خَاضِعَاتٍ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ أَبُو زَيْدٍ. وَقَالَ النَّحْوِيُّونَ: لَمَّا كَانَتِ الْأَعْنَاقُ مُضَافَةً إِلَيْهِمْ رَدَّ الْفِعْلَ إِلَيْهِمْ دُونَهَا. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ: لَمَّا كَانَ خُضُوعُ أَهْلِهَا بِخُضُوعِ أَعْنَاقِهِمْ أَخْبَرَ عَنْهُمْ، لِأَنَّ الْمَعْنَى رَاجِعٌ إِلَيْهِمْ. وَالْعَرَبُ تَقُولُ: ذَلَّتْ عُنُقِي لِفُلَانٍ، وَخَضَعَتْ رَقَبَتِي لَهُ، أَيْ خَضَعْتُ لَهُ، وَذَلِكَ كَمَا قَالُوا فِي ضِدِّهِ: لَوَى عُنُقَهُ عَنِّي وَلَمْ تَلِنْ لِي أَخَادِعُهُ، أَيْ لَمْ يَخْضَعْ لِي وَلَمْ يَنْقَدْ»(٤٣).

ومن إيراده الشّواهد القرآنيّة لصحّة الصّيغة الصّرفيّة وبيان أصلها، قوله في مادّة (طَوَعَ): «... وَأَطَاعَهُ بِمَعْنَى طَاعَ لَهُ. وَيُقَالُ لِمَنْ وَافَقَ غَيْرَهُ: قَدْ طَاوَعَهُ. وَالِاسْتِطَاعَةُ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الطَّوْعِ، كَأَنَّهَا كَانَتْ فِي الْأَصْلِ الِاسْتِطْوَاعُ، فَلَمَّا أُسْقِطَتِ الْوَاوُ جُعِلَتِ الْهَاءُ بَدَلًا مِنْهَا، مِثْلَ قِيَاسِ الِاسْتِعَانَةِ وَالِاسْتِعَاذَةِ. وَالْعَرَبُ تَقُولُ: تَطَاوَعْ لِهَذَا الْأَمْرِ حَتَّى تَسْتَطِيعَهُ. ثُمَّ يَقُولُونَ: تَطَوَّعْ، أَيْ تَكَلَّفْ اسْتِطَاعَتَهُ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي التَّبَرُّعِ بِالشَّيْءِ: قَدْ تَطَوَّعَ بِهِ، فَهُوَ مِنَ الْبَابِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَلْزَمْهُ، لَكِنَّهُ انْقَادَ مَعَ خَيْرٍ أَحَبَّ أَنْ يَفْعَلَهُ. وَلَا يُقَالُ هَذَا إِلَّا فِي بَابِ الْخَيْرِ وَالْبِرِّ. وَيُقَالُ لِلْمُجَاهِدَةِ الَّذِينَ يَتَطَوَّعُونَ بِالْجِهَادِ: الْمُطَّوِّعَةُ، بِتَشْدِيدِ الطَّاءِ وَالْوَاوِ، وَأَصْلُهُ الْمُتَطَوِّعَةُ، ثُمَّ أُدْغِمَتِ التَّاءُ فِي الطَّاءِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التّوبة: ٧٩]، أَرَادَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - الْمُتَطَوِّعِينَ»(٤٤).

وقال في مادّة (لَوَنَ): «... وَاللَّوْنُ: جِنْسٌ مِنَ التَّمْرِ. وَاللِّينَةُ: النَّخْلَةُ مِنْهُ، وَأَصْلُ الْيَاءِ فِيهَا وَاوٌ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ﴾ [الحشر: ٥]. وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ»(٤٥).

- ومن إيراده الشّواهد القرآنيّة لبيان أصل المعنى الشّرعيّ قوله في مادّة (زَكَى): «الزَّاءُ وَالْكَافُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى نَمَاءٍ وَزِيَادَةٍ. وَيُقَالُ الطَّهَارَةُ زَكَاةُ الْمَالِ. قَالَ بَعْضُهُمْ: سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا مِمَّا يُرْجَى بِهِ زَكَاءُ الْمَالِ، وَهُوَ زِيَادَتُهُ وَنَمَاؤُهُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: سُمِّيَتْ زَكَاةً لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ. قَالُوا: وَحُجَّةُ ذَلِكَ قَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التّوبة: ١٠٣]. وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ رَاجِعٌ إِلَى هَذَيْنِ الْمَعْنَيَيْنِ، وَهُمَا النَّمَاءُ وَالطَّهَارَةُ»(٤٦). وابن فارس قد ألّف كتابًا في شرح المصطلحات الفقهيّة، هو كتاب (حلية الفقهاء).

- كما أنّ ابن فارس قد يذكر بعض المسائل الاعتقاديّة، كقوله في مادّة (عجز): «...عَجَزَ عَنِ الشَّيْءِ يَعْجِزُ عَجْزًا، فَهُوَ عَاجِزٌ، أَيْ ضَعِيفٌ. وَقَوْلُهُمْ إِنَّ الْعَجْزَ نَقِيضُ الْحَزْمِ فَمِنْ هَذَا؛ لِأَنَّهُ يَضْعُفُ رَأْيُهُ. وَيَقُولُونَ: " الْمَرْءُ يَعْجِزُ لَا مَحَالَةَ ". وَيُقَالُ: أَعْجَزَنِي فُلَانٌ، إِذَا عَجِزْتُ عَنْ طَلَبِهِ وَإِدْرَاكِهِ. وَلَنْ يُعْجِزَ اللَّهَ تَعَالَى شَيْءٌ، أَيْ لَا يَعْجِزُ اللَّهَ تَعَالَى عَنْهُ مَتَى شَاءَ. وَفِي الْقُرْآنِ: ﴿لَنْ نُعْجِزَ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ وَلَنْ نُعْجِزَهُ هَرَبًا﴾ [الجن: ١٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ [العنكبوت: ٢٢]. وَيَقُولُونَ: عَجَزَ بِفَتْحِ الْجِيمِ»(٤٧).

وقوله في مادّة: (فَرَغَ): «الْفَاءُ وَالرَّاءُ وَالْغَيْنُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى خُلُوٍّ وَسَعَةِ ذَرْعٍ. مِنْ ذَلِكَ الْفَرَاغُ: خِلَافُ الشُّغْلِ... فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾ [الرّحمن: ٣١] فَهُوَ مَجَازٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يَشْغَلُهُ شَأْنٌ عَنْ شَأْنٍ. قَالَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ: سَنَفْرُغُ، أَيْ نَعْمِدُ، يُقَالُ: فَرَغْتُ إِلَى أَمْرِ كَذَا، أَيْ عَمَدْتُ لَهُ»(٤٨).

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

- ومن إيراده الشّاهد القرآنيّ في الأخبار قوله في مادّة (نَسيَ): «وَالنَّسيءُ في كتَاب اللَّهَّ: التَّأخيرُ، كَانُوا إذَا صَدَرُوا عَنْ مِنَى يَقُومُ رَجُلٌ مِنْ كِنَانَةَ فَيَقُولُ: أَنَا الَّذِي لَا يُرَدُّ لي قَضَاءٌ. فَيَقُولُونَ: أَنْسِئْنَا شَهْرًا، أَيْ أَخِّرْ عَنَّا حُرْمَةَ الْمُحَرَّمِ فَاجْعَلْهَا في صَفَرَ. وَذَلكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَتَوَالَى عَلَيْهِمْ ثَلَاثَةٌ أَشْهُرٍ لَا يُغيرُونَ فيهَا، لأَنَّ مَعَاشَهُمْ كَانَ منَ الْإغَارَة، فَيُحِلَّ لَهُمُ الْمُحَرَّمَ. فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [التّوبة: ٣٧]» (٤٩).

فمثل هذه الأغراض قليلة متناثرة في معجمه، والأكثر في إيراده الشّواهد القرآنيّة لصحّة المعاني المعجميّة مقصد كتابه.

المطلب الثّاني: منهج ابن فارس في إيراد الشّواهد القرآنيّة.

الطّرق الّتي أورد فيها ابن فارس الشّواهد القرآنيّة متنوّعة، وهو يقتصر على موطن الشّاهد، والغالب فيه أن يكون جزءًا من الآية.

- وطريقة إيراده للآيات أنّه يأتي قبلها بما يشعر أنّها قرآن وهذا في الأعمّ الأغلب، كأن يقول: (قال الله، قال الله تعالى، قال الله عز وجل، قال الله جلّ ثناؤه، قوله تعالى، وفي القرآن...)...
- وقد يكتفي بالإشارة إلى القرآن الكريم دون أن يذكر الآية، كقوله في مادّة (غَسَقَ): «الْغَيْنُ وَالسِّينُ وَالْقَافُ أَصْلٌ صَحيحٌ يَدُلُّ عَلَى ظُلْمَة. فَالْغَسَقُ: الظُّلْمَةُ. وَالْغَاسِقُ: اللَّيْلُ. وَيُقَالُ: غَسَقَتْ عَيْنُهُ: أَظْلَمَتْ. وَأَغْسَقَ الْمُؤَذِّنُ، إذَا أَخَّرَ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ إلَى غَسَقِ اللَّيْلِ. وَأَمَّا الْغَسَّاقُ الَّذي جَاءَ في الْقُرْآنِ، فَقَالَ الْمُفَسِّرُونَ: مَا تَقَطَّرَ منْ جُلُودِ أَهْلِ النَّارِ» (٥٠).

فالغسّاق ورد في قوله تعالى: ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ [ص: ٥٧]، وفي قوله تعالى:﴿إِلاَّ حَمِيمًا وَغَسَّاقًا﴾ [النّبأ: ٢٥]، وذكر أنّها جاءت في القرآن ولم يذكر نصّ الآية. أمّا الغاسق وهو اللّيل فقد ورد في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ [الفلق: ٣]. ولم يذكر أنّه في القرآن كما ذكر ذلك في (الغسّاق).

وكذلك قوله في مادّة (غَسَلَ): «الْغَيْنُ وَالسِّينُ وَاللاَّمُ أَصْلٌ صَحيحٌ يَدُلُّ عَلَى تَطْهير الشَّيْءِ وَتَنْقيَته... وَالْغِسْلِينُ الْمَذْكُورُ في كتَاب اللَّهَّ تَعَالَى يُقَالُ إِنَّهُ مَا يَنْغَسِلُ منْ أَبْدَانِ الْكُفَّارِ في النَّارِ» (٥١).

- وقد يذكر الآية دون أن يشير إلى أنّها آية من القرآن، كقوله في مادّة (أَنَى): «... وَآنَ يَئِينُ. وَاسْتَأْنَيْتُ الطَّعَامَ، أَي انْتَظَرْتُ إِدْرَاكَهُ. وَ: ﴿حَمِيمٍ آنٍ﴾ [الرّحمن: ٤٤] قَد انْتَهَى حَرُّهُ. وَالْفِعْلُ أَنَى الْمَاءُ الْمُسَخَّنُ يَأْني. وَ: ﴿عَيْنٍ آنِيَةٍ﴾ [الغاشية: ٥]» (٥٢)؛ فذكر آيتين ضمن الكلام دون أن يشير إلى أنّهما قرآن.

وقد يذكر اللّفظة القرآنيّة ولا يذكر الآية، ولا يشير إلى أنّها من القرآن، ومن أمثلة ذلك قوله في مادّة (شَيَدَ): «الشِّينُ وَالْيَاءُ وَالدَّالُ أَصْلٌ وَاحدٌ يَدُلُّ عَلَى رَفْعِ الشَّيْءِ. يُقَالُ شِدْتُ الْقَصْرَ أَشِيدُهُ شَيْدًا. وَهُوَ قَصْرٌ مَشِيدٌ، أَيْ مَعْمُولٌ بالشِّيد. وَسُمِّيَ شِيدًا لأَنَّ بِهِ يُرْفَعُ الْبِنَاءُ. يُقَالُ: (قَصْرٌ مَشِيدٌ) أَيْ مُطَوَّلٌ»(٥٣). وقوله: (قَصْرٌ مَشِيدٌ) هذا في قوله تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَشِيدٍ﴾ [الحجّ: ٤٥].

- وقد يأتي بالشّاهد القرآنيّ -استطرادًا- في غير مادّته، ومن أمثلة ذلك: قوله في مادّة (قَلَصَ): «الْقَافُ وَاللاَّمُ وَالصَّادُ أَصْلٌ صَحيحٌ يَدُلُّ عَلَى انْضمَام شَيْءٍ بَعْضه إلَى بَعْض. يُقَالُ: تَقَلَّصَ الشَّيْءُ، إذَا انْضَمَّ. وَشَفَةٌ قَالصَةٌ. وَظِلٌّ قَالصٌ، إذَا نَقَصَ، وَكَأَنَّهُ تَضَامَّ. قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ قَبَضْنَاهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٦]» (٥٤). فاستدل بـ (قبض) في مادّة (قلص).
- وقد يأتي بالآية كاملة أو بآيتين وهو نادر جدًّا(٥٥)، والأكثر أنّه يأتي ببعض الآية، وقد يقتصر على موطن الشّاهد.
- وقد يأتي للمعنى الواحد بأكثر من آية كقوله في مادّة (حَصَوَ): «أَحْصَيْتُ الشَّيْءَ: إذَا عَدَدْتَهُ وَأَطَقْتَهُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ﴾ [المزّمّل: ٢٠]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ﴾ [المجادلة: ٦]» (٥٦).
- وقد يكون للكلمة أكثر من معنى لكن المستعمل في القرآن أحدها فينصّ عليه، مثل قوله في مادّة (صَدَقَ): «... وَمِنَ الْبَابِ الصَّدَقَةُ: مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ الْمَرْءُ عَنْ نَفْسه وَمَاله. وَأَمَّا الْمُصَدِّقُ، فَخَبَرُنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْمُفَسِّر، عَنِ الْقُتَيْبِيِّ قَالَ: وَممَّا يَضَعُهُ النَّاسُ غَيْرَ مَوْضعه قَوْلُهُمْ: هُوَ يَتَصَدَّقُ، إذَا أَعْطَى، وَيَتَصَدَّقُ إذَا سَأَلَ. وَذَلكَ غَلَطٌ ; لأَنَّ الْمُتَصَدِّقَ الْمُعْطي. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى في قصَّة مَنْ قَالَ: ﴿وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٨٨]. وَحَدَّثَنَا هَذَا الشَّيْخُ عَنِ الْمَدَانيِّ عَنْ أَبيه، عَنْ أَبي مُعَاذ، عَنِ اللَّيْث، عَنِ الْخَليل قَالَ: الْمُطْعمُ مُتَصَدِّقٌ وَالسَّائلُ مُتَصَدِّقٌ. وَهُمَا سَوَاءٌ. فَأَمَّا

الَّذِي فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ الْمُعْطِي» (٥٧). فالمتصدّق تعدّ من الأضداد في استعمال النّاس بين الآخذ والمعطي، لكنّ معناها في القرآن (المعطي).

- وقد يجعل المفردة القرآنيّة أصلًا يقيس عليه، قال في مادّة (قَنَعَ): «الْقَافُ وَالنُّونُ وَالْعَيْنُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ؛ أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى الْإِقْبَالِ عَلَى الشَّيْءِ، ثُمَّ تَخْتَلِفُ مَعَانِيهِ مَعَ اتِّفَاقِ الْقِيَاسِ، وَالْآخَرُ يَدُلُّ عَلَى اسْتِدَارَةٍ فِي شَيْءٍ.
فَالْأَوَّلُ الْإِقْنَاعُ: الْإِقْبَالُ بِالْوَجْهِ عَلَى الشَّيْءِ... وَأَمَّا الْآخَرُ فَالْقِنْعُ، وَهُوَ مُسْتَدِيرٌ مِنَ الرَّمْلِ... وَمِمَّا شَذَّ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ الْإِقْنَاعُ: ارْتِفَاعُ الشَّيْءِ لَيْسَ فِيهِ تَصَوُّبٌ. وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يُجْعَلَ هَذَا أَصْلًا ثَالِثًا، وَيُحْتَجُّ فِيهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُؤُوسِهِمْ﴾. قَالَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ: رَافِعِي رُؤُوسِهِمْ» (٥٨).
وقال في مادّة (كَدَرَ): «الْكَافُ وَالدَّالُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الصَّفْوِ، وَالْآخَرُ يَدُلُّ عَلَى حَرَكَةٍ.
فَالْأَوَّلُ الْكَدَرُ: خِلَافُ الصَّفْوِ، يُقَالُ كَدِرَ الْمَاءُ وَكَدُرَ... وَأَمَّا الْأَصْلُ الْآخَرُ فَيُقَالُ: انْكَدَرَ، إِذَا أَسْرَعَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ﴾ [التكوير: ٢]» (٥٩).

- وقد يذكر بعض ما يختصّ بأسلوب القرآن أو مفرداته، مثل قوله: «وَالْأَرْضُ: الَّتِي نَحْنُ عَلَيْهَا، وَتُجْمَعُ أَرَضِينَ، وَلَمْ تَجِئْ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَجْمُوعَةً»(٦٠).
وقوله: « وَقَالَ الْفَرَّاءُ: الْحِينُ حِينَانِ، حِينٌ لَا يُوقَفُ عَلَى حَدِّهِ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ، وَحِينٌ ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: ٢٥]. وَهَذَا مَحْدُودٌ لِأَنَّهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ»(٦١).

وقوله في مادّة (رَضَعَ): «الرَّاءُ وَالضَّادُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ شُرْبُ اللَّبَنِ مِنَ الضَّرْعِ أَوِ الثَّدْيِ. تَقُولُ رَضَعَ الْمَوْلُودُ يَرْضَعُ. وَيُقَالُ: لَئِيمٌ رَاضِعٌ؛ وَكَأَنَّهُ مِنْ لُؤْمِهِ يُرْضِعُ إِبِلَهُ لِئَلَّا يُسْمَعَ صَوْتُ حَلْبِهِ. وَيُقَالُ امْرَأَةٌ مُرْضِعٌ، إِذَا كَانَ لَهَا وَلَدٌ تُرْضِعُهُ. فَإِنْ وَصَفْتَهَا بِإِرْضَاعِهَا الْوَلَدَ قُلْتَ مُرْضِعَةٌ. قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ [الحجّ: ٢]» (٦٢).

- كما ذكر بعض التّرابطات الدّلاليّة مثل الأضداد، قال في مادّة (وَرَى): «... وَأَمَّا قَوْلُهُمْ وَرَاءَكَ فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنْ خَلْفٍ، وَيَكُونُ مِنْ قُدَّامٍ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩] أَيْ أَمَامَهُمْ. وَيُقَالُ الْوَرَاءُ: وَلَدُ الْوَلَدِ، أَرَادُوا بِذَلِكَ تَفْسِيرَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]» (٦٣).
وقال في مادّة (ظَنَّ): «الظَّاءُ وَالنُّونُ أُصَيْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ: يَقِينٍ وَشَكٍّ؛ فَأَمَّا الْيَقِينُ فَقَوْلُ الْقَائِلِ: ظَنَنْتُ ظَنًّا، أَيْ أَيْقَنْتُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩] أَرَادَ- وَاللَّهُ أَعْلَمُ- يُوقِنُونَ. وَالْعَرَبُ تَقُولُ ذَلِكَ وَتَعْرِفُهُ. قَالَ شَاعِرُهُمْ:

فَقُلْتُ لَهُمْ ظُنُّوا بِأَلْفَيْ مُدَجَّجٍ
سُرَاتُهُمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمُسَرَّدِ

أَرَادَ: أَيْقِنُوا. وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ» (٦٤).
وقال في مادّة (قَسَطَ): «الْقَافُ وَالسِّينُ وَالطَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَيَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ وَالْبِنَاءُ وَاحِدٌ. فَالْقِسْطُ: الْعَدْلُ. وَيُقَالُ مِنْهُ أَقْسَطَ يُقْسِطُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة: ٤٢]. وَالْقَسْطُ بِفَتْحِ الْقَافِ: الْجَوْرُ. وَالْقُسُوطُ: الْعُدُولُ عَنِ الْحَقِّ. يُقَالُ قَسَطَ، إِذَا جَارَ، يَقْسِطُ قَسْطًا. وَالْقَسَطُ: اعْوِجَاجٌ فِي الرِّجْلَيْنِ، وَهُوَ خِلَافُ الْفَحَجِ.
وَمِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ الْقِسْطُ: النَّصِيبُ، وَتَقَسَّطْنَا الشَّيْءَ بَيْنَنَا. وَالْقِسْطَاسُ: الْمِيزَانُ. قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ﴾ [الإسراء: ٣٥]» (٦٥).

- وقد ينبّه على بعض المعاني المجازيّة؛ فمن ذلك قوله في مادّة (حَنَكَ): «الْحَاءُ وَالنُّونُ وَالْكَافُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ عُضْوٌ مِنَ الْأَعْضَاءِ ثُمَّ يُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا يُقَارِبُهُ مِنْ طَرِيقَةِ الِاشْتِقَاقِ. فَأَصْلُ الْحَنَكِ حَنَكُ الْإِنْسَانِ، أَقْصَى فَمِهِ. يُقَالُ حَنَّكْتُ الصَّبِيَّ، إِذَا مَضَغْتَ التَّمْرَ ثُمَّ دَلَّكْتَهُ بِحَنَكِهِ، فَهُوَ مُحَنَّكٌ؛ وَحَنَكْتُهُ فَهُوَ مَحْنُوكٌ. وَيُقَالُ: "هُوَ أَشَدُّ سَوَادًا مِنْ حَنَكِ الْغُرَابِ" وَهُوَ مِنْقَارُهُ، وَأَمَّا حَلَكُهُ فَهُوَ سَوَادُهُ. وَيُقَالُ احْتَنَكَ الْجَرَادُ الْأَرْضَ، إِذَا أَتَى عَلَى نَبْتِهَا ; وَذَلِكَ قِيَاسٌ صَحِيحٌ، لِأَنَّهُ يَأْكُلُ فَيَبْلُغُ حَنَكَهُ.
وَمِنَ الْمَحْمُولِ عَلَيْهِ اسْتِئْصَالُ الشَّيْءِ، وَهُوَ احْتِنَاكُهُ، وَمِنْهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٦٢]. أَيْ أُغْوِيهِمْ كُلَّهُمْ، كَمَا يُسْتَأْصَلُ الشَّيْءُ، إِلَّا قَلِيلًا» (٦٦).
وقال في مادّة (فَرَغَ): «الْفَاءُ وَالرَّاءُ وَالْغَيْنُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى خُلُوٍّ وَسَعَةِ ذَرْعٍ. مِنْ ذَلِكَ الْفَرَاغُ: خِلَافُ الشُّغْلِ... فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾ [الرّحمن: ٣١] فَهُوَ مَجَازٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يَشْغَلُهُ شَأْنٌ عَنْ شَأْنٍ. قَالَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ: «﴿سَنَفْرُغُ﴾، أَيْ نَعْمِدُ، يُقَالُ: فَرَغْتُ إِلَى أَمْرِ كَذَا، أَيْ عَمَدْتُ لَهُ»

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

(٦٧). وتصريحه بالمجاز هنا لئلّا يقع في محذور شرعيّ، وهو نسبة النّقص إلى الذّات العليّة.

- وقد استخدم بعض العبارات الّتي تدل على دقّته وورعه، كعبارة: (الله أعلم) وأمثالها، فقد يكون اختياره وترجيحه لتأويل الآية لا يوافق الصّواب، قال في مادّة (طَغَى): «...وَطَغَى السَّيْلُ، إِذَا جَاءَ بِمَاءٍ كَثِيرٍ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ﴾ [الحاقّة: ١١]، يُرِيدُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - خُرُوجَهُ عَنِ الْمِقْدَارِ» (٦٨).

وقال في مادّة (برك): «قَالَ الْخَلِيلُ: الْبَرَكَةُ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالنَّمَاءِ. وَالتَّبْرِيكُ: أَنْ تَدْعُوَ بِالْبَرَكَةِ. و﴿تَبَارَكَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٥٤] تَمْجِيدٌ وَتَجْلِيلٌ. وَفُسِّرَ عَلَى (تَعَالَى اللَّهُ). وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ» (٦٩).

وقال في مادّة (ظَنَّ): «... فَأَمَّا الْيَقِينُ فَقَوْلُ الْقَائِلِ: ظَنَنْتُ ظَنًّا، أَيْ أَيْقَنْتُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩] أَرَادَ- وَاللَّهُ أَعْلَمُ- يُوقِنُونَ. وَالْعَرَبُ تَقُولُ ذَلِكَ وَتَعْرِفُهُ... وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ» (٧٠).

- ومن تحرّجه من جمع القرآن والشّعر في كتاب أو في ورقة قوله في مادّة (قَبَرَ): «الْقَافُ وَالْبَاءُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى غُمُوضٍ فِي شَيْءٍ وَتَطَامُنٍ. مِنْ ذَلِكَ الْقَبْرُ: قَبْرُ الْمَيِّتِ. يُقَالُ قَبَرْتُهُ أَقْبُرُهُ. قَالَ الْأَعْشَى:

لَوْ أَسْنَدَتْ مَيِّتًا إِلَى نَحْرِهَا
عَاشَ وَلَمْ يُنْقَلْ إِلَى قَابِرِ

فَإِنْ جَعَلْتَ لَهُ مَكَانًا يُقْبَرُ فِيهِ قُلْتَ: أَقْبَرْتُهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾ [عبس: ٢١].

قُلْنَا: وَلَوْلَا أَنَّ الْعُلَمَاءَ تَجَوَّزُوا فِي هَذَا لَمَا رَأَيْنَا أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ قَوْلِ اللَّهِ وَبَيْنَ الشِّعْرِ فِي كِتَابٍ، فَكَيْفَ فِي وَرَقَةٍ أَوْ صَفْحَةٍ. وَلَكُنَّا اقْتَدَيْنَا بِهِمْ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَغْفِرُ لَنَا، وَيَعْفُو عَنَّا وَعَنْهُمْ» (٧١).

- كما أنّ ابن فارس استشهد بالقراءات القرآنيّة؛ منها القراءات العشر، ومنها القراءات الشّاذّة؛ فمن القراءات العشر: قوله في مادّة (صَدَّ): «الصَّادُ وَالدَّالُ مُعْظَمُ بَابِهِ يَئُولُ إِلَى إِعْرَاضٍ وَعُدُولٍ. وَيَجِيءُ بَعْدَ ذَلِكَ كَلِمَاتٌ تَشِذُّ. وَمِمَّا هُوَ صَحِيحٌ وَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، قَوْلُهُمْ: صَدَّ يَصِدُّ، وَذَلِكَ إِذَا ضَجَّ. وَقَرَأَ قَوْمٌ: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزّخرف: ٥٧]، قَالُوا: يَضِجُّونَ»(٧٢). وبضمّ الصّاد (يصُدّون) قرأها من القرّاء: نافع وابن عامر والكسائيّ وأبو جعفر وخلف. وبكسر الصّاد (يصِدّون) قرأها ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة ويعقوب(٧٣).

وقال في مادّة (حَرَقَ) الحرق: «حَكُّ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ مَعَ حَرَارَةٍ وَالْتِهَابٍ، ... فَقَوْلُهُمْ حَرَقْتُ الشَّيْءَ إِذَا بَرَدْتَ وَحَكَكْتَ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ. وَالْعَرَبُ تَقُولُ: "هُوَ يَحْرُقُ عَلَيْكَ الْأُرُمَّ غَيْظًا"، وَذَلِكَ إِذَا حَكَّ أَسْنَانَهُ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ. وَالْأُرُمُّ هِيَ الْأَسْنَانُ...

وَقَرَأَ نَاسٌ: ﴿لَنَحْرُقَنَّهُ ثُمَّ لَنَنْسِفَنَّهُ﴾ [طه: ٩٧]، قَالُوا: مَعْنَاهُ لَنَبْرُدَنَّهُ بِالْمِبْرَدِ» (٧٤).

﴿لَنُحَرِّقَنَّهُ﴾ قرأها أبو جعفر بإسكان الحاء وتخفيف الرّاء، واختلف راوياه عنه في حركة النّون -الأولى- فابن وردان قرأها بفتح النّون وضمّ الرّاء المخفّفة، وابن جمّاز بضمّ النّون وكسر الرّاء، وقرأها باقي القرّاء بضمّ النّون وفتح الحاء وكسر الرّاء مشدّدة (٧٥).

- وقد يستشهد بقراءة شاذّة- غير عشريّة-، ومن ذلك قوله في مادّة: (سَبَخَ): «السِّينُ وَالْبَاءُ وَالْخَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى خِفَّةٍ فِي الشَّيْءِ. يُقَالُ لِلَّذِي يَسْقُطُ مِنْ رِيشِ الطَّائِرِ السَّبِيخُ. وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ عَائِشَةَ تَدْعُو عَلَى سَارِقٍ سَرَقَهَا، فَقَالَ: ((لَا تُسَبِّخِي عَنْهُ بِدُعَائِكِ عَلَيْهِ))(٧٦)، أَيْ لَا تُخَفِّفِي. وَيُقَالُ فِي الدُّعَاءِ: ((اللَّهُمَّ سَبِّخْ عَنْهُ الْحُمَّى))، أَيْ سُلَّهَا وَخَفِّفْهَا...

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْخًا طَوِيلًا﴾(٧٧)، قَالَ: وَهُوَ مَعْنَى السَّبْخِ، وَهُوَ الْفَرَاغُ ; لِأَنَّ الْفَارِغَ خَفِيفُ الْأَمْرِ» (٧٨).

وقال في مادّة (شَعَفَ): «الشِّينُ وَالْعَيْنُ وَالْفَاءُ يَدُلُّ عَلَى أَعَالِي الشَّيْءِ وَرَأْسِهِ. فَالشَّعَفَةُ: رَأْسُ الْجَبَلِ، وَالْجَمْعُ شَعَفَاتٌ وَشَعَفٌ. وَضُرِبَ فُلَانٌ عَلَى شَعَفَاتِ رَأْسِهِ، أَيْ أَعَالِي رَأْسِهِ. وَشَعَفَةُ الْقَلْبِ: رَأْسُهُ عِنْدَ مُعَلَّقِ النِّيَاطِ. وَلِذَلِكَ يُقَالُ شَعَفَهُ الْحُبُّ، كَأَنَّهُ غَشِيَ قَلْبَهُ مِنْ فَوْقِهِ. وَقَرَأَهَا نَاسٌ: ﴿قَدْ شَعَفَهَا حُبًّا﴾(٧٩)، وَهُوَ مِنْ هَذَا» (٨٠).

- كما اعتمد على أقوال المفسّرين من قبله، لكنه قلّ أن يصرّح بأسمائهم، فيقول: (أهل التّفسير) أو المفسّرون أو شبه ذلك؛ فمن ذلك قوله في مادّة (عَرَبَ): «الْمَرْأَةُ الْعَرُوبُ: الضَّحَّاكَةُ الطَّيِّبَةُ النَّفْسِ، وَهُنَّ الْعُرُبُ. قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى -: ﴿فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا× عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ [الواقعة: ٣٦- ٣٧]، قَالَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ: هُنَّ الْمُتَحَبِّبَاتُ إِلَى أَزْوَاجِهِنَّ» (٨١).

وقوله في مادّة (قدر):«وَقَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١]، قَالَ الْمُفَسِّرُونَ: مَا عَظَّمُوا اللَّهَ حَقَّ عَظَمَتِه. وَهَذَا صَحِيحٌ، وَتَلْخِيصُهُ أَنَّهُمْ لَمْ يَصِفُوهُ بِصِفَتِهِ الَّتِي تَنْبَغِي لَهُ تَعَالَى» (٨٢).

وقال في مادّة (لَقَحَ): «اللَّامُ وَالْقَافُ وَالْحَاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى إِحْبَالِ ذَكَرٍ لِأُنْثَى، ثُمَّ يُقَاسُ عَلَيْهِ مَا يُشَبَّهُ. مِنْهُ لِقَاحُ النَّعَمِ وَالشَّجَرِ. أَمَّا النَّعَمُ فَتُلْقِحُهَا ذُكْرَانُهَا، وَأَمَّا الشَّجَرُ فَتُلْقِحُهُ الرِّيَاحُ. وَرِيَاحٌ لَوَاقِحُ: تُلْقِحُ السَّحَابَ بِالْمَاءِ، وَتُلْقِحُ الشَّجَرَ. وَالْأَصْلُ فِي لَوَاقِحَ مُلْقِحَةٌ لَكِنَّهَا لَا تُلْقِحُ إِلَّا وَهِيَ فِي نَفْسِهَا لَوَاقِحُ ; الْوَاحِدَةُ لَاقِحَةٌ، وَكَذَلِكَ يَقُولُ الْمُفَسِّرُونَ» (٨٣).

وقال في مادّة (شَرَعَ): «الشِّينُ وَالرَّاءُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ شَيْءٌ يُفْتَحُ فِي امْتِدَادٍ يَكُونُ فِيهِ. مِنْ ذَلِكَ الشَّرِيعَةُ، وَهِيَ مَوْرِدُ الشَّارِبَةِ الْمَاءَ. وَاشْتُقَّ مِنْ ذَلِكَ الشِّرْعَةُ فِي الدِّينِ وَالشَّرِيعَةِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ﴾ [الجاثية: ١٨]...

وَمِنْ ذَلِكَ شِرَاعُ السَّفِينَةِ، وَهُوَ مَمْدُودٌ فِي عُلُوٍّ، وَشُبِّهَ بِذَلِكَ عُنُقُ الْبَعِيرِ، فَقِيلَ شَرَعَ الْبَعِيرُ عُنُقَهُ. وَقَدْ مَدَّ شِرَاعَهُ، إِذَا رَفَعَ عُنُقَهُ. وَقِيلَ فِي التَّفْسِيرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا﴾ [الأعراف: ١٦٣]: إِنَّهَا الرَّافِعَةُ رُؤُوسَهَا»(٨٤).

الخاتمة

بعد حمد الله على توفيقه في إنجاز البحث، نخلص إلى نتائجه ومن أهمّها:

- أنّ الشّاهد القرآنيّ هو ما يؤتى به من الكلمات أو الأساليب القرآنيّة لإثبات صحّة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب أو دلالة.
- وأنّ القرآن كلّ ما ورد أنّه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربيّة، سواء كان متواترًا، أو آحادًا، أم شاذًّا. أمّا الكلام العربي فلا بدّ من الوثوق من سلامة لغة المحتجّ به وعدم تطرّق الفساد إليها.
- وقد أظهر البحث عناية مؤلّفي المعاجم اللّغويّة بالشّاهد القرآنيّ، وبيان الطّرق والأغراض الّتي لجأوا فيها إلى الشّاهد القرآنيّ، وإظهار التّرابط بين اللّغة والقرآن الكريم وقراءاته. وقد وقع الاختيار على استعراض جهد أحد أعلام اللّغة في القرن الرّابع الهجريّ وهو ابن فارس، في معجم احتلّ مكانة عالية في الدّراسات اللّغويّة هو مقاييس اللّغة.
- وقد هدَفَ ابن فارس في معجمه المقاييس إلى معالجة فكرتين رئيستين: الأولى: فكرة الأصول أو المقاييس، وبيان المعنى الأصليّ المشترك في جميع صيغ المادّة. والثّانية: فكرة النّحت فيما زاد على الثّلاثيّ من الكلمات الرّباعيّة والخماسيّة. وقد استشهد ابن فارس فيه بكلّ أنواع الشّواهد من القرآن والقراءات والأحاديث والآثار، والشّعر والنّثر.
- والغرض الأساس من الاستشهاد هو صحّة المعاني المعجميّة الّتي أوردها في مادّته، وهذا هو الغالب، وقد يكون الاستشهاد لأغراض أخرى؛ فقد يكون الشّاهد مسوقًا لتأكيد صحّة معنى لغويّ أو نحويّ أو صرفيّ أو شرعيّ أو مسوق في خبر من الأخبار.
- الطّرق الّتي أورد فيها ابن فارس الشّواهد القرآنيّة متنوّعة، وهو يقتصر على موطن الشّاهد والغالب فيه أن يكون جزءًا من الآية.
- أنّ ابن فارس كغيره من المعجميّين العرب اعتنى بالشّاهد القرآنيّ في معجماته، لوثاقته، ودقّة المعاني الّتي تعتمد على معانيه.
- يعدّ ابن فارس من اللّغويّين المفسّرين الّذين اعتنوا بتفسير القرآن من خلال مادّته المعجميّة.
- كما أنّ ابن فارس استشهد بالقراءات القرآنيّة؛ منها القراءات العشر، ومنها القراءات الشّاذّة، كما اعتمد على أقوال المفسّرين من قبله، لكنّه قلّ أن يصرّح بأسمائهم، وكذلك اعتمد على أئمّة النّحو واللّغة.
- كتاب معجم (مقاييس اللّغة) يوصى باستخراج (التّفسير القرآنيّ) من موادّه، مع المقارنة بجهود من سبقه ومن لحقه في ذلك؛ لإظهار مزيّة من مزايا التّفسير وإبراز نوع من أنواعه وهو (التّفسير اللّغويّ للقرآن الكريم).

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

قائمة المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم. (رواية حفص) ط. مجمّع الملك فهد. المدينة المنوّرة.

٢. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. أحمد بن محمّد بن أحمد الدّمياطيّ، شهاب الدّين الشّهير بالبنّاء (ت: ١١١٧هـ). تحقيق: أنس مهرة.دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٣، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.

٣. الاشتقاق. أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ). تحقيق وشرح: عبد السّلام محمد هارون (ت: ١٩٨٨م).

دار الجيل، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

٤. الأعلام. خير الدّين بن محمود بن محمّد بن علي بن فارس، الزّركْليّ الدّمشقيّ (ت: ١٣٩٦هـ)دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٥، ٢٠٠٢ م.

٥. الاقتراح في أصول النّحو وجدله. عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطي (ت: ٩١١هـ). حققه وشرحه: د. محمود فجال (ت: ٢٠١٥هـ). دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م.

٦. إنباه الرّواة على أنباه النّحاة. جمال الدّين أبو الحسن عليّ بن يوسف القفطيّ (ت: ٦٤٦هـ). تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم (ت: ١٩٨٠م).دار الفكر العربيّ، القاهرة- ومؤسّسة الكتب الثّقافيّة، بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٢م.

٧. البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشّاطبيّة والدُّرة – (ومعه) القراءاتُ الشّاذّةُ وتوجيهها من لغة العرب. عبد الفتاح القاضي (ت: ١٤٠٣هـ). دار الكتاب العربيّ، بيروت – لبنان.

٨. البرهان في علوم القرآن. أبو عبد الله بدر الدّين محمّد بن عبد الله بن بهادر الزّركشيّ (ت: ٧٩٤هـ). تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم.دار إحياء الكتب العربيّة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط١، ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م.

٩. تأويل مشكل القرآن. أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري (ت: ٢٧٦هـ). تحقيق: إبراهيم شمس الدّين.دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان.

١٠. التّدوين في أخبار قزوين، عبد الكريم بن محمّد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرّافعيّ القزوينيّ (ت: ٦٢٣هـ). تحقيق: عزيز الله العطارديّ.دار الكتب العلميّة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

١١. التّسهيل لعلوم التّنزيل. أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جُزيّ الكلبيّ الغرناطيّ (ت: ٧٤١هـ).تحقيق: الدّكتور عبد الله الخالديّ.دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، ط١، ١٤١٦ هـ.

١٢. تلحين النّحويّين للقرّاء. د. ياسين جاسم المحيميد (ت: ٢٠١٨م).مؤسّسة الرّيّان، ط١٤٢٦،١هـ.

١٣. حلية الفقهاء، أحمد بن فارس بن زكريّا القزوينيّ الرّازيّ، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ). تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التّركيّ.الشّركة المتّحدة للتّوزيع، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٤. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب. عبد القادر بن عمر البغداديّ (ت: ١٠٩٣هـ). تحقيق وشرح: عبد السّلام محمَّد هارون.مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.

١٥. الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جنّيّ الموصليّ (ت: ٣٩٢هـ). تحقيق محمد علي النّجّار.الهيئة المصريّة العامّة للكتاب. ط٤.

١٦. دولة بني العبّاس، د. شاكر مصطفى.وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، ١٩٧٣م.

١٧. سنن أبي داود. أبو داود سليمان بن الأشعث الأزديّ السِّجِسْتانيّ (ت: ٢٧٥هـ). تحقيق: شعَيب الأرنؤوط (ت: ٢٠١٦م)- محَمَّد كامِل قره بللي.دار الرّسالة العالميّة، ط١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

١٨. السّنن الكبرى. أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، النّسائيّ (ت: ٣٠٣هـ). حقّقه وخرّج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي. أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط.مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

١٩. سير أعلام النّبلاء، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايْماز الذّهبيّ (ت: ٧٤٨هـ). تحقيق مجموعة من المحقّقين بإشراف شعيب الأرناؤوط. مؤسّسة الرّسالة، ط٣، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م.

٢٠. السّير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النّحو العربيّ. الدّكتور محمود فجّال (ت: ٢٠١٥م) .نادي أبها الأدبيّ، ١٩٨٦م.

٢١. الشّاهد القرآنيّ عند المبرد الأزديّ، د. عبد الله المغلاج. بحث مشارك في مؤتمر المبرد الأزديّ- عمّان ٢٠١٤م.

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

٢٢. شرح التّصريح على التّوضيح. خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمّد الجرجاويّ الأزهريّ، زين الدّين المصريّ، وكان يعرف بالوقّاد (ت: ٩٠٥هـ). دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٣. الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها. أحمد بن فارس بن زكريّا، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ). تحقيق: أحمد حسن بسج. دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٢٤. الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة. أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ الفارابيّ. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار (ت: ١٤١١هـ). دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م.

٢٥. طبقات الفقهاء الشّافعيّة، عثمان بن عبد الرّحمن، أبو عمرو، تقيّ الدّين المعروف بابن الصّلاح (ت: ٦٤٣هـ). تحقيق: محيي الدّين عليّ نجيب. دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٢٦. العلّامة اللّغويّ ابن فارس الرّازيّ د. محمد مصطفى رضوان.دار المعارف بمصر ١٩٧١م.

٢٧. في أصول النّحو. سعيد الأفغانيّ (ت: ١٩٩٧م). مديريّة الكتب و المطبوعات الجامعيّة، دمشق، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٢٨. فيض الانشراح من روض طيّ الاقتراح، بشرح الاقتراح في أصول النّحو وجدله. ابن الطّيّب الفاسيّ. تحقيق: د. محمود يوسف فجّال.دار البحوث للدّراسات الإسلاميّة وإحياء التّراث، دبيّ، ط ٢، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٢٩. كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم. الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت: ٣٧٠هـ). دار الكتب المصريّة (١٣٦٠هـ -١٩٤١م).

٣٠. لسان العرب، محمّد بن مكرم بن عليّ، أبو الفضل، جمال الدّين ابن منظور الأنصاريّ الرّويفعيّ الإفريقيّ (ت: ٧١١هـ).دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٣١. اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة. د. عبده الرّاجحي (ت: ٢٠١٠م). دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٨م.٣٢.

مجمل اللّغة لابن فارس. أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرّازيّ، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ). دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان. مؤسّسة الرّسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٣٣. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. أبو الفتح عثمان بن جنّيّ الموصليّ (ت: ٣٩٢هـ).القاهرة، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٣٤. مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع. أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان ابن خالويه (ت: ٣٧٠هـ). عني بنشره: ج.برجشتراسر، وقدّم له: آرثر جفري مكتبة المتنبّي، القاهرة.

٣٥. المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، للحافظ محبّ الدّين ابن النّجّار البغداديّ. انتقاه:: أحمد بن عزّ الدّين أيبك بن عبد الله الحساميّ ابن الدّمياطيّ. تحقيق: محمّد مولود خلف. أشرف عليه وراجعه: بشّار عوّاد معروف.مؤسّسة الرّسالة، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣٦. مسند الإمام أحمد بن حنبل. أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشّيبانيّ (ت: ٢٤١هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرين. مؤسّسة الرّسالة، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٣٧. معجم الأدباء = (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرّوميّ الحمويّ (ت: ٦٢٦هـ). تحقيق إحسان عبّاس (ت: ٢٠٠٣م).دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م.

٣٨. معجم البلدان. شهاب الدّين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرّومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ). دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥ م.

٣٩. معجم مقاييس اللّغة. أحمد بن فارس بن زكرياء القزوينيّ الرّازيّ. تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون. دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٤٠. المقتضب. محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثّماليّ الأزديّ، أبو العبّاس، المعروف بالمبرّد (ت: ٢٨٥هـ). تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة (ت: ١٩٨٤م).عالم الكتب، بيروت.

٤١. موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف. الدّكتورة خديجة الحديثي (ت: ٢٠١٨م). بغداد، ١٩٨١م.

٤٢. النّشر في القراءات العشر، أبو الخير ابن الجزريّ، محمّد بن محمّد بن يوسف (ت: ٨٣٣ هـ). تحقيق: عليّ محمّد الضّبّاع (ت: ١٣٨٠هـ).المطبعة التّجاريّة الكبرى (تصوير دار الكتب العلميّة).

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

٤٣. الوافي بالوفيات، صلاح الدّين خليل بن أيبك بن عبد الله الصّفديّ (ت: ٧٦٤هـ). تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى.دار إحياء التّراث، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٤٤. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، شمس الدّين أحمد بن محمّد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خَلِّكان (ت: ٦٨١هـ). تحقيق: إحسان عبّاس.دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م.

٤٥. يتيمة الدّهر في محاسن أهل العصر، عبد الملك بن محمّد بن إسماعيل أبو منصور الثّعالبيّ (ت: ٤٢٩هـ). تحقيق: د. مفيد محمّد قمحيّة.دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

حواشي البحث:

(١) مقاييس اللّغة (٣/ ٢٢١).

(٢) الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة (٢/ ٤٩٤).

(٣) شرح التّصريح على التّوضيح، خالد الأزهريّ (١/ ١٤).

(٤) البرهان في علوم القرآن (١/ ٣١٨).

(٥) انظر: اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة، د. عبده الرّاجحيّ (ص: ٨٣).

(٦) القراءة الصّحيحة هي الّتي تتوافر فيها ثلاثة شروط، فإن اختلّ شرط فهي الشّاذّة، وهذه الشّروط ذكرها ابن الجزريّ بقوله: «كلّ قراءة وافقت العربيّة ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانيّة ولو احتمالًا، وصحّ سندها، فهي القراءة الصّحيحة الّتي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن، ووجب على النّاس قبولها سواء كانت عن الأئمة السّبعة أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثّلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السّبعة أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصّحيح عند أئمة التّحقيق من السّلف والخلف». النّشر في القراءات العشر لابن الجزريّ (١/ ٩). ويُلمح من كلام ابن الجزريّ، أنه وصف القراءة المخالفة للأركان الثّلاثة بثلاثة أوصاف، فالضّعيفة في مقابل اختلال الشّرط الأوّل وهو موافقة العربيّة، والشّاذّة في مقابل اختلال الشّرط الثّاني وهو موافقة الرّسم، والباطلة في مقابل اختلال الشّرط الثّالث وهو صحّة السّند.

(٧) انظر: مقدمة تحقيق المقتضب، محمد عبد الخالق عضيمة (١/ ١١١). والشّاهد القرآنيّ عند المبرد الأزديّ، د. عبد الله المغلاج. وتلحين النّحويّين للقرّاء د. ياسين جاسم المحيميد.

(٨) الاقتراح (ص: ٦٧- ٦٨).

(٩) من الكتابات المحقّقة في الاستشهاد بالحديث النّبويّ ما كتبه ابن الطّيّب الفاسيّ في شرح اقتراح السّيوطيّ، وقد رد كلام أبي حيان وابن الضّائع والسّيوطيّ الّذي تبعهما في مسألة عدم الاحتجاج بالحديث النّبويّ. انظر كلامه في فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح ١/ ٤٤٦- ٥٢٥. وانظر: خزانة الأدب للبغداديّ ١/ ٩- ١٣. وانظر أيضًا: موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف د. خديجة الحديثيّ. والسّير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النّحو العربيّ د. محمود فجّال.

(١٠) الاقتراح ص: ٩٠- ٩١).

(١١) في أصول النّحو، سعيد الأفغانيّ (ص: ١٩- ٢٠). وانظر: خزانة الأدب للبغداديّ (١/ ٥- ٦).

(١٢) الاقتراح للسّيوطيّ (ص: ١٢٠).

(١٣) في أصول النّحو، سعيد الأفغانيّ (ص: ٢٥).

(١٤) وفيات الأعيان، ابن خلّكان (١/ ١١٨- ١٢٠).

(١٥) التّدوين في أخبار قزوين، الرّافعيّ القزوينيّ (٢/ ٢١٥). معجم الأدباء، ياقوت الحمويّ (١/ ٤١٤).

(١٦) الوافي بالوفيات، الصّفديّ (١٨٢/٧).

(١٧) انظر: معجم الأدباء، ياقوت الحمويّ (١/ ٤١٦).

(١٨) معجم الأدباء، ياقوت الحمويّ (١/ ٤١٦).

(١٩) انظر: معجم البلدان، ياقوت الحمويّ (١/ ١٧٤).

(٢٠) انظر: دولة بني العباس، د. شاكر مصطفى (١/ ١٨).

(٢١) أكثر من ترجم لابن فارس لم يذكروا تاريخ مولده، ومنهم من نقل عن ابن فرحون في الدّيباج المذهب بأن مولده سنة ٣٠٦هـ وقيل ٣٠٨هـ، وتناقلوا هذا الكلام عن بعضهم، وهو توقيت معقول لكن لا مستند له؛ فقد رجعت إلى الدّيباج المذهب – المخطوط والمطبوع- ولم أجد أثرًا لهذا الكلام، كما أن الزّركليّ في الأعلام (١/ ١٩٣) ذكر أن ولادته سنة ٣٢٩هـ ولم يذكر مستنده في ذلك.

(٢٢) إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، القفطيّ (١/ ١٢٩).

(٢٣) انظر: المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن النّجّار البغداديّ، ابن الدّمياطيّ (ص: ١٦٧). طبقات الفقهاء الشّافعيّة، ابن الصّلاح (٢/ ٢٥٧).

(٢٤) انظر: معجم الأدباء، ياقوت الحمويّ (١/ ٤١٤). والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد البغداديّ، ابن الدّمياطيّ (ص: ١٦٧). والوافي بالوفيات، الصّفديّ (٧/ ١٨٢). وسير أعلام النّبلاء (١٧/ ١٠٥).

(٢٥) إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، القفطيّ (١/ ١٣٠). وانظر: معجم البلدان (٥/ ٢٣٨، ٢٤٠).

(٢٦) وفيات الأعيان (١/ ١١٩).

(٢٧) يتيمة الدّهر (٤/ ٢٩٤).

(٢٨) انظر: الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها (ص: ١١).

(٢٩) الوافي بالوفيات (٧/ ١٨٢).

(٣٠) انظر: معجم الأدباء، ياقوت الحمويّ (١/ ٤١٦). وهذا القول في وفاته هو الرّاجح عند أكثر العلماء.

(٣١) يتيمة الدّهر (٣/ ٤٧٠).

(٣٢) الكتاب مطبوع وقد حققه العلّامة عبد السّلام محمد هارون، مطبعة البابيّ الحلبيّ، القاهرة ١٣٦٦- ١٣٧١هـ. والطّبعة الثّانية ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م. وصوّرته دار الفكر، ودار الجيل، بيروت. وقام بترتيبه وتنقيحه أيضًا: عليّ العسكريّ وحيدر المسجديّ باسم: (ترتيب مقاييس اللغة). مركز دراسات الحوزة والجامعة، إيران، الطّبعة الأولى ١٣٨٧هـ.

(٣٣) الاقتراح في أصول النّحو (ص: ١٧٥).

(٣٤) الخصائص (٢/ ١٣٦).

ذكر العلّامة عبد السّلام هارون في تقديمه لتحقيق مقاييس اللّغة (١/ ٣٩)، وتبعه تلميذه د. محمد مصطفى رضوان في كتابه العلّامة اللّغويّ ابن فارس الرّازيّ (ص: ١٢٢) أن ابن فارس يعني بكلمة المقاييس ما يسمّيه بعض اللّغويّين (الاشتقاق الكبير) الّذي يُرجع مفردات كلّ مادّة إلى معنى أو معانٍ تشترك فيها هذه المفردات. والحقّ أنّ نظريّة الاشتقاق الكبير أو الأكبر تبنّاها ابن جنّيّ أخذًا عن أستاذه أبي عليّ الفارسيّ، وهي مرتبطة بتقليبات الكلمة والمعنى الجامع المشترك، وقد حاول ابن جنّيّ أن يجعل للمادّة الواحدة وجميع تقاليبها أصلًا أو أصولًا ترجع إليها، لكنه لم يفلح في ذلك، وابن فارس لم يشترط التّقليبات، كما لم يطردها في عموم اللّغة. انظر: الخصائص لابن جنّيّ (٢/ ١٣٦).

(٣٥) انظر على سبيل المثال: مقاييس اللّغة (٤/ ٤٥٦- ٤٥٧). (فَهَقَ). و(٤/ ٢١٧) (عَتَرَ). وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص: ٢٥٨). والاشتقاق لابن دريد (ص: ٤).

(٣٦) مقاييس اللّغة (١/ ٣).

(٣٧) مقاييس اللّغة (١/ ٣٢٨).

(٣٨) مقاييس اللّغة (١/ ٣- ٥).

(٣٩) انظر مقدمة محقق المقاييس (ص: ٥٣- ٥٥).

(٤٠) مقاييس اللّغة (١/ ٢٤٧).

(٤١) مقاييس اللّغة (١/ ١٩٥).

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

(٤٢) مقاييس اللّغة (٤/ ٤٠٤).

(٤٣) مقاييس اللّغة (٤/ ١٥٩- ١٦٠).

ومحمد بن يزيد هو المبرد، وكلامه في المقتضب، قال: «أما قَوْله ﴿فظلت أَعْنَاقهم لَهَا خاضعين﴾ فَفِيهِ قَولَانِ؛ أَحدهمَا: أَنه أَرَادَ بأعناقهم جماعاتهم، من قَوْلك: أَتَانِي عنق من النّاس، أَي: جمَاعَة، وَإِلَى هَذَا كَانَ يذهب بعض الْمُفَسّرين وَهُوَ رَأْي أبي زيد الْأَنْصَارِيّ.

وَأما مَا عَلَيْهِ جمَاعَة أَهل النّحو وَأَكْثر أهل التَّفْسِير فِيمَا أعلم، فَإِنَّهُ أضَاف الْأَعْنَاق إِلَيْهِم يُرِيد الرّقاب، ثمَّ جعل الْخَبَر عَنْهُم لِأَن خضوعهم بخضوع الْأَعْنَاق، وَمن ذَلِك قَول النّاس: ذلت عنقِي لفُلَان وذلت رقبتي لَك...». المقتضب (٤/ ١٩٩).

(٤٤) مقاييس اللّغة (٣/ ٤٣١- ٤٣٢).

(٤٥) مقاييس اللّغة (٥/ ٢٢٣).

(٤٦) مقاييس اللّغة (٣/ ١٧). وانظر: حلية الفقهاء (ص: ٩٥).

(٤٧) مقاييس اللّغة (٤/ ٢٣٢).

(٤٨) مقاييس اللّغة (٤/ ٤٩٣).

(٤٩) مقاييس اللّغة (٥/ ٤٢٣). ومجمل اللّغة لابن فارس (ص: ٨٦٦).

(٥٠) مقاييس اللّغة (٤/ ٤٢٥). ومجمل اللّغة لابن فارس (ص: ٦٩٦)

(٥١) مقاييس اللّغة (٤/ ٤٢٤). وقد جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ﴾ [الحاقّة: ٣٦].

(٥٢) مقاييس اللّغة (١/ ١٤٣).

(٥٣) مقاييس اللّغة (٣/ ٢٣٤).

(٥٤) مقاييس اللّغة (٥/ ٢١).

(٥٥) انظر استشهاده بقوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا× عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ [الواقعة: ٣٦- ٣٧]. مقاييس اللّغة (٤/ ٣٠٠).

(٥٦) مقاييس اللّغة (٢/ ٧٠). و مجمل اللّغة لابن فارس (ص: ٢٣٨).

(٥٧) مقاييس اللّغة (٣/ ٣٣٩- ٣٤٠).

(٥٨) مقاييس اللّغة (٥/ ٣٢- ٣٣).

(٥٩) مقاييس اللّغة (٥/ ١٦٤).

(٦٠) مقاييس اللّغة (١/ ٨٠).

(٦١) مقاييس اللّغة (٢/ ١٢٦).

(٦٢) مقاييس اللّغة (٢/ ٤٠٠).

(٦٣) مقاييس اللّغة (٦/ ١٠٤).

(٦٤) مقاييس اللّغة (٣/ ٤٦٢).

(٦٥) مقاييس اللّغة (٥/ ٨٥- ٨٦). والشّاهد للقَسْطُ بمعنى الْجَوْرُ قوله تعالى: «﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجنّ: ١٥].

(٦٦) مقاييس اللّغة (٢/ ١١١- ١١٢).

(٦٧) مقاييس اللّغة (٤/ ٤٩٣).

(٦٨) مقاييس اللّغة (٣/ ٤١٢).

(٦٩) مقاييس اللّغة (١/ ٢٣٠).

(٧٠) مقاييس اللّغة (٣/ ٤٦٢).

(٧١) مقاييس اللّغة (٥/ ٤٧).

(٧٢) مقاييس اللّغة (٣/ ٢٨٢).

(٧٣) انظر: النّشر في القراءات العشر لابن الجزريّ (٢/ ٣٦٩). وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبنّا (ص: ٤٩٦). والبدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة للقاضي (ص: ٢٩٠).

(٧٤) مقاييس اللّغة (٢/ ٤٤). ومجمل اللّغة لابن فارس (ص: ٢٢٧).

قال ابن جُزَيّ: «﴿لَنُحَرِّقَنَّهُ﴾ من الإحراق بالنّار، وقرئ بفتح النّون وضم الراء بمعنى نبرده بالمبرد، وقد حمل بعضهم قراءة الجماعة على أنها من هذا المعنى، لأن الذّهب لا يفنى بالإحراق بالنّار، والصّحيح أن المقصود بإحراقه بالنّار إذابته وإفساد صورته، فيصح حمل قراءة الجماعة على ذلك» التّسهيل لعلوم التّنزيل (٢/ ١٤).

(٧٥) انظر: النّشر في القراءات العشر (٢/ ٣٢٢). وإتحاف فضلاء البشر (ص: ٣٨٨). والبدور الزّاهرة (ص: ٢٠٧).

(٧٦) أخرجه أبو داود في سننه (٢/ ٦١٤) رقم (١٤٩٧). والنسائي في السنن الكبرى (٧/ ٦) رقم (٧٣١٨). وأحمد في المسند (٤٠/ ٢١٤) رقم (٢٤١٨٣).

(٧٧) انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (ص: ١٦٤). والقراءة العشريّة في ذلك: ﴿إِنَّ لَكَ فِي ٱلنَّهَارِ سَبۡحٗا طَوِيلٗا﴾ [المزّمّل: ٧].

(٧٨) مقاييس اللّغة (٣/ ١٢٦).

(٧٩) انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها لابن جنّيّ (١/ ٣٣٩). وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه (ص: ١٨٦). والقراءة العشريّة في ذلك: ﴿قَدۡ شَغَفَهَا حُبّٗا﴾ [يوسف: ٣٠].

(٨٠) مقاييس اللّغة (٣/ ١٨٩).

(٨١) مقاييس اللّغة (٤/ ٣٠٠).

(٨٢) مقاييس اللّغة (٥/ ٦٣).

(٨٣) مقاييس اللّغة (٥/ ٢٦١). وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَرۡسَلۡنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢].

(٨٤) مقاييس اللّغة (٣/ ٢٦٢- ٢٦٣).

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2